Publication	Al Alam Al Youm
Date	July 10, 2017
Circulation	51,370
Country	Egypt
Article Type	Health Corporate News
Headline	Drugmakers ask gov't to stick to commitment to raise prices in august
Page	07
Reporter	Mahmoud Younes

جدل حول رفع اسعار الادوية اغسطس المقبل

الشركات تطالب الحكومة بتنفيذ تعهداتها بزيادة الشريحة الثانية

كتب- محمود يونس :

تسيطر حالة من الجدل الواسع على السوق المصري خلال الايام الاخيرة،بشأن مطالب شركات الادويـة للحكومة ممثلة فى وزارة الصحة برفع اسعار الشريحة الثانية للادوية فى اغسطس المقبل وفقا للاتفاق المبرم بين الطرفين فى يناير الماضي، وأقرّت «الصحة» زيادةً جديدة في أسعار الدواء في 12 يناير الماضي، وشملت الزيادة نحو ثلاثة آلاف صنف دوائي محلي ومستورد من أصل 12 ألفًا يتم تداولها بالسوق، بنسبة تتراوح بين 15% للأدوية المحلية، و20% للأدوية المستوردة.

وتطالب شـركات الادويـة الحكومة بالوفاء بتعهداتها بزيادة الاسعار وخاصة بعد رفع اسعار الوقود والكهرباء واستمرار الزيادة الكبيرة فى الـدولار وزيـادة فى الاجور بسبب غلاء المعيشة، وبالتالي زيادة تكلفة الانتاج وتكبد شركات الادوية خسائر فادحة بسبب التسعيرة الحالية، واشاروا إلى ان رفع اسعار الادوية صار امر ضروري للحفاظ على الصناعة الوطنية واقتصاديات المصانع والتى تعاني الكثير واستمرار الاوضاع الحالية ونزيف الخسائر يهدد باغلاق المصانع وتشريد العمالة وهى حلقات متصلة ببعضها.

كان وزير الصحة والسكان الدكتور أحمد عماد أكد فى تصريحات مؤخرا على عدم زيـادة أسعار الأدوية بعد ارتفاع أسعار المحروقات، قائلا: «مش هيحصل ولو على «رقبتى»

حذر المركز المصري للحق في الـدواء وزارة الصحة، من محاولة تحريك أي أسعار أدويـة في ظل الظروف الاقتصادية المربكة، مؤكدا أنها ستؤثر على جمهور المرضى، وتعصف بحقوقهم الكاملة في ضوء تعهدات حكومية وتحركات من الشركات على الأرض..

وقال المركز المصري للحق في الدواء: إن شركات الأدوية تنتظر منذ 12 فبراير الماضي قرارا بزيادة أسعار نحو 5000 صنف بـدءًا من شهر أغسطس المقبل، وفق تعهد حكومي مكتوب تم تقديمه لرئيس الوزراء الذي وافق عليه..

ويشير إلى اتفاق الأطراف» الـوزارة والشركات على البدء في إعادة تسعير عدد من الأدوية بدءًا من 1 /8/ 2017 على حسب أسعار الصرف قبلها بثلاثة شهور أي مايو ويونيو ويوليو بحد أقصى 20 ٪ من أدوية كل شركة أجنبية تصنيع محلي أو مستورد و15 ٪ من أدويـة كل شركة مصرية و8 أصـناف للمصانع الصغيرة.

وأكـد المركز المصري أن هـذه الاستحقاقات التي قطعتها الحكومة المصرية في تعهد مكتوب سيحدث أزمـة محققة على أوضـاع المرضى المصريين، ويـهـدد بانتهاك حقهم الدستوري والقانوني والإنساني.

اشتباكات بين المرضى

وقـال: إن ما وصلت إليه صناعة الـدواء من اشتباكات متتالية بين المرضى والشركات والوزارة جاء نتيجة عدم وجـود سياسات دوائية مستقرة وثابتة، وبسبب عدم وجود آلية حاكمة بكل أعمال المنظومة وينصح المركز الحكومة بالتحرك سريعا لبحث الأمر، وفتح ملف تسعير الأدويـة في مصر وفق أسس ثابتة لا تتغير، والدخول في مفاوضات مع الشركات لتأجيل طلباتهم مع التنبيه عليهم بعدم تقليل الطاقة الإنتاجية أو التفاوض من أجل بحث تحريك الأسعار على ألا يتم تحريك الأصناف الأكثر أهميه أو المرتبطة بالأمراض المزمنة أو الأورام والسكر والقلب.

وأكـد المركز المصري أنـه في حالة أن حدث تحريك للأسعار ستكون هناك أصناف واحدة تحمل ثلاث تسعيرات؛ تسعيرة من مايو 2016، وأخرى في فبراير 2017، والجديدة، وهذا سيسبب المشاجرات مع الصيادلة الذين دخلوا في نزاعات كبيرة وصلت لأقسام الشرطة وهـذا نظام ليس معمولا به في العالم

ضبط عمليات التصنيع.

كما نبه المركز الحكومة والـوزارة الى ضروره ضبط عمليات التصنيع وإعـادة مراجعة النواقص المهمة، والتي نحن في غنى عنها خاصه مع زيادة الأصناف في قائمة النقص، وأن المركز ينبه مرة أخرى أن هناك تحريكا للأسعار سيتم قريبًا بحق أكثر من 1000 صنف تعكف الوزارة من خلال لجان محاسبة على إعادة زيادتها أو تخفيضها وفقًا لأسعار دول المرجعية، حيث إن هناك تشوهات كبيرة في التسعير.

د. احمد عماد

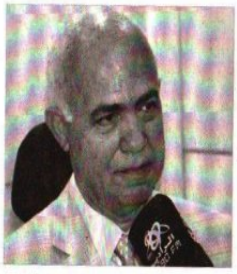

اسامة رستم

السعدى: رفع اسعار الأدوية ينقذ الصناعة الوطنية

رستم : نستبعد أى زيادة بسبب استقرار الدولار

فشل الوزارة

وأضاف المركز أنه رغم صدور تنبيهات وإشارات من رئاسة الجمهورية الأشهر الماضية للتحرك لحل الأزمة التي دخلت عامها الثاني حتى لا يتأثر المرضى وقيامها منذ 6 أشهر بتدبير 160 مليون دولار لشراء احتياجات الأدوية الاستراتيجيه لإنقاذ المرضى مثل أدوية الأورام وأمراض الدم والفشل الكلوي، إلا أن فشل وزارة الصحة المتتالي في إدارة ملف الدواء سوف يضع الجميع في موقف صعب.

اسعار الدولار.

أكـد الدكتور اسامة السعدي رئيس المجلس التصديري لصناعة الدواء السابق، على ان شركات الادوية تترقب تطبيق زيادة جديدة في أسعار الدواء مطلع شهر أغسطس المقبل وفقا للاتفاق المبرم مع وزارة الصحة وتعهدها برفع شريحة اخرى خلال الشهر المقبل.. وقال السعدي إن اسعار الدولار لا تـزال فى اعلي مستوياتها بالرغم من التراجع الطفيف الذى شهدته العملة الخضراء، مشيرا إلى ان شركات الادوية سعرت انتاجها من الادوية على سعر الـدولار عند 8 جنيهات فى حين يصل حاليا لـ18 جنيها بغض النظر عن التراجع الطفيف والذى لا يزيد عن القروش، لافتا إلى ان الاتفاق كان على تقسيم (قع الاسعار على نسب من المستحضرات، وعدم زيادة اسعار الادوية فى توقيت واحد، والتزمنا وأوفينا بذلك وعليه يجب على وزارة الصحة ان تفى بتعهداتها لتطبيق زيادة جديدة فى اغسطس المقبل نظرا لارتفاع تكلفة الانتاج وخاصة بعد رفع اسعار الوقود والكهرباء واستمرار الزيادة الكبيرة فى الدولار وزيادة فى الاجور بسبب غلاء المعيشة.

الحفاظ على الصناعة الوطنية

واشار إلى ان رفع اسعار الادوية صار امر ضروري للحفاظ على الصناعة الوطنية واقتصاديات المصانع والتى تعاني الكثير واستمرار الاوضاع الحالية ونزيف الخسائر يهدد باغلاق المصانع وتشريد العمالة وهى حلقات متصلة ببعضها، ويجب ان تلتزك الحكومة والوزير بما تعهد ، وأكد على ان مسئولي شركات الادوية أكثر الجهات سعادة بتراجع اسعار الدولار واستقرار اسعار الصرف الادويـة، وهناك اصناف دوائية كثيرة تحقق خسائر فى الانـتـاج، ووزارة الصحة تدرك ذلك جيدا حيث ان الادويـة مسعره على سعر الدولار ب7 و8 جنيه وليس 18 جنيها.

وأكد على ان أمر مثير للانتباه وهو سماح الوزارة لبيع اصناف ادوية مستوردة ب100 جنيه فى حين تصر على بيع المصري ب10 جنيهات بما يعني ان الـوزارة تدعم المستحضرات الدوائية المستوردة على حساب المنتجة محليا، وفـى ذات الوقت نهاجم المنتج المحلي بما يعرض الشركات لخسائر كبيرة، ويهمنا ان يصل الدواء بجودة عالية للمريض المصري، وهناك عدالة غائبة بين الشركات المحلية والدواء المستورد وهو لغز كبير على وزارة الصحة التعامل معه.

مساندة الحكومة

وشـدد على اهمية مساندة الحكومة شركات الادويـة الصغيرة بهدف دعـم الصناعة الوطنية وتلبية احتياجات السوق والحد من الاعتماد على الادوية المستوردة.وعن نواقص الادوية بالسوق، قال السعدي لا يوجد سوق فى العالم تتوافر به جميع الادوية بنسبة 100%، وهناك نواقص مبررة بسبب خسائر الادوية او عدم الاستيراد من الخارج وللدولة التدخل ومنح تراخيص للشركات المحلية لانتاج النواقص بالسوق بهدف حماية المريض .

اعادة النظر

ومن جانبه، قال اسامة رستم،نائب رئيس غرفة صناعة الدواء بإتحاد الصناعات ان قرار رفع الاسعار فى يناير كان يتضمن بندين ان الادوية التى رفعت اسعارها فى يناير يتم اعـادة النظر بها فى ضوء تغيير اسعار العملة، سواء بالانخفاض او الارتفاع والبند الثاني اعادة النظر فى اسعار مجموعة اخرى من الادوية التى لم تطلها زيادة ، ونرى انه طالما لم يتحرك الدولار منذ يناير حتى الان واستقرار اسعاره، ولذلك لن نجد استجابة او ترحيب لموجة جديدة من الارتفاعات فى الاسعار ومـا يتردد عن رفع الاسعار خلال اغسطس المقبل يهد عبارة عن قنابل دخان لمعرفة ردود الفعل فى هذا الشأن، ولكن اعتقد انه لن تكون هناك استجابة من الحكومة بزيادات جديدة فى الاسعار وفقا لتصريحات وزير الصحة وتأكيده على عدم تحريك الاسعار بأى شكل من الاشكال.

وهناك أمر مؤكد بان بعض الشركات تتواصل مع وزارة الصحة لرفع الاسعار فى اغسطس ولكن لا اعتقد ان هناك استجابة لها، وطالما لم يتحرك سعر الدولار فلن تكون هناك زيادة فى اسعار الادوية.

ونواقص الادويـة لا توجد فيها اى تفسير لها وخاصة وان شركات الادويـة التزمت وتعهدت مع الوزارة خلال يناير الماضي بتوفير وطرح كل نواقص الادوية فى السوق، ولا يوجد اى مبرر لوجود هذه النواقص، وخاصة وان هناك توافر للعملة الصعبة وانا شخصيا لا اجد تفسير بعدم وجود اصناف دوائية بالسوق، ومن الطبيعي وجود بعض اصناف الناقصة بالسوق ولكن تكون لفترة قصيرة نتيجة تاخر توريد او وصول شحنات مستوردة ولكن طول فترة النواقص بالسوق امر يحتاج للتفسير.

قرار مجلس الوزراء

وأشار إلى ان قرار مجلس الوزراء فى يناير برفع الاسعار ارتبط بضرورة توفير شركات الادوية طرح كل مستحضراتها بالسوق سواء التى تحقق مكاسب او تخسر وهو امر مهم للشركات ذاتها ومصداقيتها فى مطالبتها برفع الاسـعـار، وتناشد كل شركات الادوية طرح كل نواقص الادوية سواء لمصلحتها او مصلحة المريض المصري.

مبادرات فردية

وأكد على ان شركات الادويـة ستطرح مبادرات فردية منها لرفع الاسعار ولن يكون للغرفة دور فيها، والغرفة لم تجر اى اتصالات مع وزارة الصحة فى هذا الشان فى ضوء الاوضاع الصعبة التى يعاني منها الاقتصاد المصري وما يعانية المواطنين من هوجة ارتفاعات اسعار.